تحديات النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣
(العلاقة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان انموذجاً)

أ.م.د. بدرية صالح عبدالله
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية-جامعة بغداد

بعد التغيير السياسي الذي شهده العراق في عام ٢٠٠٣ طرحت القوى السياسية صيغة الفدرالية كأسلوب لإدارة الحكم في العراق ضمن قانون ادارة الدولة الذي كان الاساس لمواد الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ الذي أكد ايضا على ان العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة وبذلك اصبحت الفدرالية حقيقة ثابتة، أكدتها مواده التي اقرت توزيعا للصلاحيات مابين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان.

Abstract

After the political change that Iraq witnessed in 2003, the political forces put forward the formula of federalism as a method of governing in Iraq within the State Administration Law, which was the basis for the articles of the permanent Iraqi constitution of 2005, which also affirmed that Iraq is a single, independent federal state and thus federalism has become an established fact, confirmed by its articles Which approved a distribution of powers between the central government and the Kurdistan Regional Government.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي–الفدرالية–الدستور–الصلاحيات–اقليم كردستان

المقدمة

سبب الغموض في بعض النصوص الدستورية وتحديدا في مجال الصلاحيات المشتركة بينهما استمرت العلاقة مابين الحكومة المركزية و اقليم كردستان يحكمها التوتر ونقاط الاختلاف في مسائل عديدة منها الصلاحيات التي يتمتع بها اقليم كردستان وتوزيع الثروات والموارد الطبيعية، وادارة ملف كركوك والمناطق المتنازع عليها، والموازنة العامة وغيرها ثم جاءت احداث الموصل في ١٠/حزيران/٢٠١٤ وما نتج عنها من تصريحات لرئيس الاقليم بإعلان تقرير المصير لإقليم كردستان واللجوء الى الاستفتاء الامر الذي أحدث توترا في طبيعة العلاقة بين الحكومتين ووضع تحديات امام النظام السياسي العراقي .

اهمية البحث

توضيح العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ، وما يترتب عليها من التزامات متبادلة بين الطرفين ، وذلك لدعم النظام الفدرالي (الاتحادي) في العراق وتعزيز التجربة الديمقراطية الجديدة .

إشكالية البحث : تكمن إشكالية البحث في توضيح ماهية طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ، وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

- هل هي علاقة طبيعية ام علاقة اشكالية ؟
- ما حجم الثقة المتبادلة بين الطرفين ؟
- ما هي الاشكاليات الدستورية والسياسية ؟

جاءت فرضية البحث لتثبت :

- ان عدم الالتزام ببنود الدستور الاتحادي لعام ٢٠٠٥ والغموض ببعض النصوص ادى الى خلق اشكاليات كثيرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان .

- مثلت تلك الاشكاليات تحديا امام النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من اجل الحفاظ على وحدة العراق .

ومن اجل الاحاطة بموضوع البحث تم تقسيمه الى مبحثين : المبحث الاول : تناول مفهوم الفدرالية وطبيعة النظام الفدرالي العراقي ، اما المبحث الثاني : جاء بعنوان اشكاليات العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان فضلا عن المقدمة والخاتمة .

المبحث الاول : مفهوم الفدرالية وطبيعة النظام الفدرالي في العراق .

اولا : مفهوم الفدرالية :

تعرف الفدرالية او ما يعرف بالنظام الاتحادي على أنها (نظام سياسي يقوم نتيجة ترابط بين دولتين او اكثر بقصد التقارب والتوحيد وينتج عنه اذابة الشخصية القانونية للدولة المستقلة عند الاطراف المعنية لتقوم مكانها شخصية دولية قانونية جديدة تحتكر السيادة في الدولة المعنية الجديدة داخليا ودوليا) [١] .

تتسم بعض الانظمة الفدرالية بالمركزية الشديدة ، حيث تتمركز السلطة في الحكومة المركزية ، بينما توجد اتحادات فدرالية اخرى لامركزية تعطي استقلالا وحرية للتصرف على مدى واسع للوحدات المكونة لها ، وتوجد في بعضها تقسيمات واضحة للسلطات بين الحكومة المركزية والحكومة الاقليمية ، بينما في اتحادات اخرى تكون السلطات متداخلة بشكل كبير [٢].

كما وعرفت الفدرالية بأنها (تقنية قانونية تقوم على تجميع الجماعات الانسانية المتمايزة من شأنها ان تؤدي الى التوفيق بين اتجاهين متناقضين اتجاه الاستقلال الذاتي للجماعات الاعضاء

[١] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية الجزء الأول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

[٢] جورج اندرسن ، مقدمة عن الفدرالية ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، كندا ، ٢٠٠٧ ، ص٢ .

واتجاه التنظيم التسلسلي لجماعة اجمالية تنظم الجماعات الاولية ومختلف البناءات الفدرالية مهما كان هدفها او نظامها القانوني) [٣] .

وفيما يتعلق بمفهوم الدولة الاتحادية فقد اشتق مصطلح الاتحاد من الكلمة الانكليزية (**federation**) الاتحاد و (**federaistate**) بمعنى الدولة الاتحادية التي توجد فيها حكومة مركزية ومجموعة حكومات اقليمية وفق دستور مكتوب يورد اختصاصات مستويي الحكم ولكل منها سلطات مختلفة[٤]، والحكومة المركزية لها سلطات اتحادية محصورة في السياسة الخارجية وعقد المعاهدات والشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون الدفاع والعدل بينما تختص الحكومات الاقليمية بمسؤوليات السلطة في الاقليم كالنقل والتعليم والصحة والخدمات والتشريع الداخلي[٥] . اي ان الفدرالية هي مفهوم النظام الحكومي يتخلى فيه شعب لتحقيق مزيد من التقدم عن قسم من سيادته للحكومة الاتحادية بمعنى اخر، الفدرالية هي نظام دولة سياسي حيث يخضع المواطنون لجهتين من الحكومات حسب تواجدهم الجغرافي في البلد الاتحادي الفدرالي حيث ان الجهة الاولى هي الحكومة المركزية التي مقرها عاصمة الدولة الاتحادية (الفدرالية)، اما الجهة الثانية هي حكومات في وحدات سياسية اصغر يطلق عليها اقاليم او ولايات وهي تتخلى عن بعض صلاحياتها للحكومة الاتحادية (الفدرالية)[٦]. وقد عرف

---

[٣] احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٤٨ _٢٤٩ .

[٤] حسن عبد الله ، قاموس المصطلحات و العلاقات و المؤتمرات الدولية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١١٧ .

[٥] يحيى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ ، ص ٥٢ ، وللمزيد انظر .. رونالد واتسي ، الانظمة الفدرالية ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، ترجمة غالي برهومة ، مها بسطامي ، مها تكلا ، كندا ، ٢٠٠٦ ، ص ٩ .

[٦] طارق عبد الحافظ الزبيدي، فكرة مشروع اقليم كركوك بين الرفض والقبول رؤية فكرية، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٧، بغداد، نيسان /٢٠١٤ ، ص ١٥٨ .

الدكتور حسان محمد شفيق الفدرالية باتجاه اخر بكونها (وحدة التنوع او الوحدة ضمن التنوع).[٧]

ثانيا : طبيعة النظام الفدرالي في العراق :

عند الحديث عن التاريخ السياسي العراقي نرى انه عرف (الاتحاد) كنظام للحكم في العراق في فترة الحكم العثماني من خلال قانون الولايات لعام ١٨٦٤ وهو اقرب في تفاصيله الى قانون نظم الولايات الاسلامية وليس الى اصول النظم الفدرالية العالمية وبذلك وجد نظام سياسي اساسه اللامركزية السياسية يقوم على المشاركة في الادارة وبالتعاون بين المواطنين والسلطات العامة .

نشأت الدولة العراقية في العام ١٩٢١ بإرادة سلطة الانتداب البريطاني وتشكلت كدولة بسيطة ذات سلطة مركزية موحدة مؤلفة من ثلاث مناطق اساسية هي (ولايات بغداد – الموصل – البصرة) التي لم تكن لديها مصلحة مشتركة في نشؤ هذه الدولة وتشكيلها [٨].

وهناك من يرى أن قرار عصبة الامم المتحدة في عام ١٩٢٥ ضم ولاية الموصل للعراق هو البدايات الاولى لفكرة الفدرالية في العراق وجاءت بعدها المعاهدة في عام ١٩٢٦ بين العراق وبريطانيا وتركيا حول التحديد النهائي للحدود مابين العراق وتركيا وبذلك كانت بداية لمشكلة الاكراد في العراق بسبب تجاهل بريطانيا لمطالبهم اذ نقلت بموجب هذا القرار القضية الكردية من كونها قضية دولية (بين تركيا والعراق وبريطانيا) الى قضية داخلية محلية الامر الذي لم يثن الاكراد عن المطالبة بحقوقهم [٩] ، التي قدمت بصيغة رسمية الى السلطة في بغداد عام ١٩٦٣ و لأول مرة في صيغة الحكم الفدرالي لكن بشكل غير مباشر حينما طرحوا بعض

---

[٧] حسان محمد شفيق ، مقدمة تمهيدية عن الفدرالية (الاطار النظري) ، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ ، ص١٥٥ .

[٨] علي عباس مراد ، سمير جسام راضي ، مخاطر انشاء اقاليم فدرالية جديدة في العراق على اسس اثنية وطائفية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٥٠ ، ص٣ .

[٩] مارتن فان بروينسن ، الاكراد وبناء الامة ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨ .

خصائصها وموجباته دون ذكرها صراحة [١٠] ، ومع استمرار الاكراد المطالبة بحقوقهم اعلنت الحكومة العراقية في بيان (١١/ اذار / ١٩٧٠) منحهم سلطة الحكم الذاتي للمنطقة التي تظم اغلبية كردية في مناطق شمال العراق التي تشمل محافظة أربيل و السليمانية و دهوك ، إلا ان هذا الاعلان تم رفضه من قبل القيادات الكردية وعدّته بيان من طرف واحد لأنه لا يلبي المطالب القومية للأكراد ، وبذلك أعادت الحكومة العراقية النظر فيه وأصدرت القانون رقم (٣٣) في (١١/ اذار/ ١٩٧٤) للحكم الذاتي في منطقة كردستان وجاء هذا القانون لتنظيم ممارسة السلطات المحلية في المنطقة وعلاقتها مع الحكومة المركزية وعلى الرغم من ذلك ساعد تشكيل هذه الهيئات الى الاسهام في ظهور كيان اقليمي اداري كردي من الناحية القانونية الرسمية واتسمت اغلب مطالب الاكراد في عقد الثمانينات ليس بالانفصال ولكن الاعتراف بخصوصية هذه الجماعة في الدول الاربعة وان تحصل على استقلال اداري او حكم ذاتي ضمن فدرالية او ادراجها ضمن الاقاليم [١١] ، لم توافق عليه الاحزاب الكردية واعتبرت هذه الهيئات صورية وان الحكومة المركزية هي صاحبة القرار لذلك استمرت حالة التوتر بين الحكومة المركزية والقوى الكردية من وقت الى اخر حتى حرب الخليج الثانية (١٩٩٠– ١٩٩١) التي تشكلت بعد ذلك البدايات للفدرالية في العراق حيث كانت منطقة حظر طيران وفقدت السلطة المركزية السيطرة على مقاليد الحكم في منطقة الحكم الذاتي للأكراد واستطاع الاكراد الاستقلال شبه التام عن المركز وقام الاكراد بدعم وتشجيع المؤتمرات المعارضة العراقية التي طرح فيها مصطلح الفدرالية كجزء من مستقبل العراق القادم .

ومن اهم تلك المؤتمرات مؤتمر فينا عام (١٩٩٢) ومؤتمر صلاح الدين عام (١٩٩٢) وعقد هذا الاخير على الارض العراقية وناقشت المعارضة فيه المشروع المقدم من قبل الاكراد حول

[١٠] غانم محمد صالح ، الفدرالية بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٧ ، ٢٠١١ ، ص ٤ .

[١١] رضا محمد هلال، الاكراد بين الفدرالية والانفصال، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٢٠٥) ، يوليو / ٢٠١٦ ، ص ١٢٨ .

مسالة تطبيق النظام الاتحادي في شمال العراق ، ثم عقد بعد ذلك مؤتمر لندن للمعارضة العراقية في (١٤- ١٥/كانون الاول/٢٠٠٠) ليناقش جملة من القضايا المهمة حول مستقبل العراق ومن ابرز توصيات المؤتمر ان العراق دولة ديمقراطية برلمانية تعددية فدرالية (لكل العراقيين) بمعنى تعميم تطبيق الفدرالية ليشمل كل العراق بعد ان كان تطبيقه محصور بالمنطقة الشمالية اي هناك رغبة من اطراف اخرى غير الجانب الكردي تطالب بإقامة فدرالية في وسط وجنوب العراق وطرحت هذه الفكرة من قبل بعض القوى السياسية بعد ٩/نيسان/٢٠٠٣ التي قدمت مشروع الفدرالية لحل المشكلة في العراق[١٢]، ومن ثم تم اقرار الفدرالية او النظام الاتحادي بصورة دستورية في العراق في قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية في عام (٢٠٠٤) وطبقا للمادة الرابعة من هذا القانون الذي قرنه (بالفدرالي) اي المقصود بالنظام الاتحادي ، ويقوم النظام الاتحادي في العراق على اساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على اساس الاصل او العرق او القومية او المذهب ، وان التيار القومي الكردي ينظر الى بناء الدولة العراقية على اساس فدرالي مع مراعاة الخصوصية لإقليم كردستان ، و كما يصر الاكراد على إنشاء نظام فدرالي يحدد شكل النظام السياسي في العراق سببه دوافع قومية تهدف الى احتفاظ الاكراد برقعة جغرافية خاصة بهم وتقوم على منح المزيد من الحقوق وزيادة في السلطات والسيادة [١٣] .

المبحث الثاني : إشكاليات العلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان .

لقد حدد الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ وطبقا للمادة (١) من الدستور والتي تنص على (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري

[١٢] ياسر علي ابراهيم و اسراء علاء الدين نوري ، الفدرالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٣٤ ، كانون الاول /٢٠١٣ ، ص ٢٢٤ .

[١٣] غانم محمد صالح، الفدرالية بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق، مجلة دراسات دولية ، العدد (٤٧)، كانون الثاني، ٢٠١١ ، ص٦.

نيابي وبرلماني ديمقراطي .....)[١٤] ، وهذا يؤكد على النظام السياسي العراقي ويؤكد على الفدرالية في العراق . وتم بعد ذلك اصدار قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٣٦) الصادر في (ايلول/٢٠٠٨) الذي نظم آلية إنشاء وعمل وانتخاب مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم بمعنى ان القانون نظم عمل الاقاليم وفقا لآلية اللامركزية الادارية وليس اللامركزية السياسية [١٥].

وقد نظم الدستور العراقي الدائم للعام ٢٠٠٥ موضوع توزيع الصلاحيات بين السلطة المركزية الاتحادية والإقليم في الباب الرابع والخامس منه حيث اتبع المشرع الدستوري اسلوب ذكر صلاحيات الحكومة الاتحادية على سبيل الحصر وفيما عدا ذلك سيعود الامر الى الاقليم ، إضافة الى ذلك جعل الدستور بعض الصلاحيات مشتركة بين السلطة المركزية الاتحادية وسلطات الاقاليم ، ونتيجة لعدم الالتزام بنصوص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وغموض والتباس بعض بنوده ادى الى خلق اشكاليات كثيرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان وأدت الى حالة من التوتر في العلاقة بينهما وفي هذا المبحث سنتناول ابرز هذه الاشكاليات :

اولا : إشكالية النفط والغاز :

من الاشكاليات الاساسية بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان حول تقاسم الثروة النفطية والغازية وبسبب عدم اصدار مجلس النواب الاتحادي في عدة دورات برلمانية في ايجاد صيغة توافق لمشروع هذا القانون وان التأخير في اقراره نتيجة الخلافات السياسية

[١٤] الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة ١ .

[١٥] اللامركزية الادارية (**decentralization administration**) هي نظام اداري لتوزيع السلطات الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات الادارية المحلية المنتخبة في المحافظات التي تتولى ادارة شئونها المحلية بالتنسيق مع السلطة المركزية وتحت رقابتها ، وهي بخلاف اللامركزية السياسية (الفدرالية) التي هي نظام سياسي تكون الاقاليم هنا وحدات سياسية لها سلطات وصلاحيات واسعة شبيهة بالدولة . عبد السلام ابراهيم البغدادي ، العراق وخيار اللامركزية الادارية / الطرح النظري وارهاصات التطبيق ، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٣٣ ، ٢٠١٦ ، ص٢٣ .

والتقاطعات الادارية بين الحكومتين وما بين الكتل السياسية داخل مجلس النواب . ويرى الطرفين له حق السيطرة على مصادر النفط والغاز في اقليم كردستان وكيفية توزيع عوائدها حيث ترى الحكومة الاتحادية ان موضوع النفط يجب ان يكون بيدها على ان يتم توزيع العوائد مركزيا وفقا للموازنة الاتحادية بينما ترى حكومة الاقليم على انه يجب ان يكون لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع والتطوير في حقول النفط والغاز الموجودة في اقليمها وتطالب بنصيب عادل من العوائد النفطية وذلك وفقا لما جاء في الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ ليؤكد في المادة (١١١) منه على (ان النفط اينما كان هو ملك للشعب العراقي جميعا) اي من حق الادارة الفدرالية وذلك لان النفط الموجود في المنطقة يعد ملكا للإقليم والتصرف به يتم على اساس العمل والتنسيق المشترك مع الحكومة المركزية [١٦] . كما وتثير المادة (١١٢ /اولا) من الدستور العراقي الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم والتي تنص على (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة ، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون) . وبذلك نرى ان هذه المادة لم تتطرق للحقول المستقبلية وهذا يعني ان تلك الحقول ستكون من اختصاص سلطات الاقاليم التي توجد فيها على وجه الانفراد ولا تشاركها فيها الحكومة الاتحادية ، ولا تخضع للقيد الوارد من الفقرة اولا من المادة (١١٢) بخصوص التوزيع المنصف لوارداتها والذي يتناسب مع التوزيع السكاني ، وذلك لان القيد يقتصر على الحقول الحالية وليس المستقبلية .

فيما تنص المادة (١١٥) من الدستور العراقي (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم

[١٦] اثير ادريس عبد الزهرة ، مستقبل التجربة الدستورية في العراق ، دار مكتبة البصائر ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٣٣.

والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية وبين الاقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما) والاشارة هنا أنه ليست الاشكالية في منح إقليم كردستان العراق والمحافظات غير المرتبطة بإقليم السلطات الواسعة من حيث المبدأ وإنما في درجة نضوج الظروف الموضوعية لمنح هذه السلطات الواسعة لها وفي ظل عدم وجود تجارب سابقة كافية لها . [١٧]

وعند متابعة المادة (١١٢ / الفقرة الثانية) والتي تنص على (تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار) . فترى انها تشير بشكل واضح على وجوب الاشتراك الفعال على قدم المساواة في رسم السياسة بين الحكومات الاتحادية وحكومات الاقاليم المنتجة .

وحول موضوع تقاسم الثروة بين المركز و الاقاليم فقد نصت المادة الثالثة من قانون النفط في الاقليم (رقم ٢٢ في ٢٠٠٧/٨/٩) على : (ملكية النفط في الاقليم تكون حسبما وردت في المادة (١١١) من الدستور الاتحادي ولحكومة اقليم كردستان حصة من العائدات المستحصلة من هذا النفط من الحقول المنتجة قبل ١٥ /٨ /٢٠٠٥ يتناسب مع حصة عموم شعب العراق بموجب هذا القانون والمادة (١١٢) من الدستور الاتحادي) ، وتشير الفقرة الثانية (لحكومة اقليم كردستان حصة من العائدات النفطية للحقول المنتجة بعد ١٥ / ٨ /٢٠٠٥ بموجب احكام هذا القانون من جهة اخرى) .

اما عن الضرائب المستحصلة للعمليات المتعلقة بالصناعة النفطية فقد نصت الفقرة ثالثا من المادة (٤٠) من قانون النفط في اقليم كردستان على (أن الضرائب المفروضة من قبل حكومة الاقليم هي الضرائب الوحيدة المطبقة على العمليات النفطية) . وهناك ايضا جدل بين

[١٧] نبيل محمد سليم ، اشكالية النظام الفدرالي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، ص ١٤ ، العدد (٧٥) ، تشرين الاول ، ٢٠١٨ .

الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ليس فقط حول توزيع وتقاسم الثروات وذلك على الحق في منح العقود للشركات الدولية للتنقيب واستخراج النفط في اقليم كردستان حيث اكدت الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون النفط والغاز لإقليم كردستان على (تتولى الوزارة او من تخوله التفاوض وإبرام الاتفاقات وتنفيذ جميع الاجازات ومن ضمنها العقود النفطية التي ابرمتها حكومة الاقليم). كما ان الفقرة رابعا من المادة (١٩) من القانون ذاته تنص : (على الحكومة الاتحادية ان لا تمارس اي عمليات نفطية في المناطق المتنازع عليها دون موافقة حكومة الاقليم لحين اجراء الاستفتاء العام بموجب المادة ١٤٠ من الدستور الاتحادي). ورغم الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم حول موضوع العقود النفطية لازالت حكومة الاقليم تواصل اعمالها ونشاطاتها النفطية دون الرجوع الى سلطات الحكومة الاتحادية و ابرمت اتفاقيات لتصدير النفط والغاز المستخرج من شمال العراق الى ميناء جيهان التركي دون الحصول على موافقة الحكومة المركزية[١٨]، وتفسيرها لذلك ان حكومة الاقليم ترى يجب ان يكون لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتصدير في حقول النفط والغاز الموجودة في اقليمها وتطالب بنصيب عادل من العوائد النفطية، فيما ترى الحكومة الاتحادية ان موضوع عقود النفط يجب ان يكون تحت اشرافها على ان يتم توزيع العوائد مركزيا وفقا للموازنة العامة الاتحادية. واستمر الخلاف بين الحكومتين وردت الحكومة المركزية على حكومة الاقليم بعد توقيعها العقود مع تركيا في اثناء ولاية رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) بعدما قامت حكومة الاقليم بتصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي بعيدا عن موافقة الحكومة الاتحادية وهذا ما عدته الحكومة المركزية بأنه تهريب للنفط وانتهاك لسيادة العراق فامتنعت حكومة بغداد عن تسليم رواتب الموظفين في حكومة الاقليم وعدم منح حكومة اقليم كردستان حصتها من ميزانية عام ٢٠١٤ ودخل العراق بذلك في ازمة سياسية وتوتر شديد بين الطرفين بسبب اصرار كلاهما على حقه في القرار .

[١٨] رضا محمد هلال ، الاكراد بين الفدرالية والانفصال ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠٥ ، ٢٠١٦ ، ص ١٢٨ .

وبعد احداث ٩/نيسان/٢٠١٤ واجتياح تنظيم داعش الارهابي لمحافظة كركوك وما اعقبها من احداث إذ سيطرت حكومة اقليم كردستان على كركوك ومع تولي الدكتور حيدر العبادي رئاسة الوزراء والذي تعهد على حل تلك الازمة حيث عمل على خفض مستوى التوتر مع الاكراد من اجل ضمان التنسيق بينهم والقوات العراقية في مواجهة تنظيم داعش الارهابي وحيث لا تزال قوات البشمركة مهمة في الحرب ضد داعش خاصة في عمليات تحرير الموصل، وتم التوصل لاتفاق مع حكومة كردستان حول النفط على اطلاق ميزانية ٢٠١٤ متضمنة حصول حكومة كردستان على نسبة ١٧% من الميزانية ، إلا ان هذا التوافق لم يكن في اتجاه تقوية الحكومة المركزية بل عزز من استقلال حكومة الاقليم . [١٩]

ثانياً : إشكالية القوات المسلحة (البشمركة) :

إن اختصاص الحكومة الاتحادية هو الدفاع وفي بعض الحالات اجازت الظروف تكوين قوات محلية في بعض الدول الاتحادية ولا يوجد نمط ثابت ومحدد لتحديد طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية . ووفقا للدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ اعترف بقوات حرس الاقليم (البشمركة) حيث نصت المادة (١١٧ / اولا) على (يقر هذا الدستور عند نفاذه اقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليما اتحاديا)[٢٠]. كما اشارت المادة (١٢١/خامسا) من الدستور على ان (تختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه ادارة الاقليم وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الاقليم)[٢١] . وبذلك تكون قوات البشمركة (حرس الاقليم) قوة نظامية وشرعية وقوات امن وشرطة ويمثل هذا وضع جديد وفي العراق فقط ، لأنه النظم الفدرالية الراسخة لا تمتلك ذلك والتي تقر بوحدة القوات المسلحة في

[١٩] ايمان رجب، مستقبل العراق بين الصراع المذهبي وتمديد داعش، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠٥، يوليو، ٢٠١٦ ، ص ١١١.

[٢٠] الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة ١١٧/اولا .

[٢١] الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة ١٢١/خامسا.

الدولة الفدرالية وتكون بيد الحكومة المركزية حصرا[٢٢]. وقد تشكلت عدة لجان عسكرية مشتركة للوصول الى اتفاقية تنظم الوضع القانوني لقوات البشمركة في صيف ٢٠٠٧ والتي اشارت فيها الحكومة المركزية ان البشمركة ليست ميليشيا كما يتصورها البعض بل هي قوات لحفظ النظام في الاقليم مؤكدة على انها لا تمانع في التعاون مع الحكومة المركزية في حال حاجتها الى قوات البشمركة كي تشارك في تشكيلات الجيش العراقي وتحديد صلاحياتها ومهامها وحقوقها والميزانية المخصصة لها. وبعد سقوط الموصل وسيطرة تنظيم داعش الارهابي في حزيران/٢٠١٠ شاركت قوات البشمركة مع قوات الجيش العراقي في تحرير الموصل والمناطق الاخرى من سيطرة داعش الارهابي . [٢٣]

ثالثا : المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان :

وهي تمثل المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة المركزية والتي تطمع حكومة الاقليم ان تصبح تحت سيطرتها وتشكل هذه الاراضي شريط من الاراضي يبدأ من حدود الاراضي الشرقية مع ايران وتقع خارج سيطرة المنطقة التي تسيطر عليها حكومة كردستان . وقد بذل الساسة الاكراد جهودهم لحسم موضوع كركوك وذلك لأنها من المسائل العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان حيث تطالب الاخيرة بضم مدينة كركوك الى الاقليم لما تحتويه هذه المحافظة من كميات كبيرة من المخزون النفطي ويستندون في مطالبتهم هذه الى ان غالبية سكان المحافظة هم من الاكراد و انها جزء من الحدود القومية للأكراد . بينما تصر الحكومة على خصوصية محافظة كركوك وقد اصدر الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ وفقا

[٢٢] حسين عدنان هادي ، العلاقة بين الحكومة العراقية الاتحادية و اقليم كردستان ، مجلة ابحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات و الابحاث الاستراتيجية ، العدد الثامن ، ٢٠١٨ ، ص ٦٨_ ٦٩ .

[٢٣] زياد يوسف حمد وفنر عماد خليل العبادي ، احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل وتداعياته على الامن الوطني الازمة والنتائج ، مجلة قضايا سياسية ، العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد (٥٥) ، ٢٠١٨ / كانون الاول ، ص ١٧٠ .

للمادة (١٤٠/ثانيا) من الدستور والتي تنص على (المسئولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هـــذا الدستور، على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة ٢٠٠٧)[٢٤]. وان مطالب الكرد لا تشمل فقط حدود اقليم كردستان المتمثلة بالمحافظات الكردية الثلاثة كل من كركوك والمناطق المتنازع عليها في محافظات الموصل و ديالى وصلاح الدين وحتى واسط وهي تمتد تقريبا عبر حقول النفط و مخزوناته المعروفة وغير المستغلة وانما تمتد لجميع المناطق التي يسكنها الاكراد في العراق اضافة الى ذلك منطقة (خانقين وسنجار) والتي ترى تركيا انها لها حق التدخل بدعوة حماية التركمان المتواجدين في المحافظة . وهذا ما يزيد ويعقد من امكانية حل المشكلة، لكن عند سيطرة تنظيم داعش على الموصل شاركت قوات البشمركة مع قوات الجيش العراقي في تحريرها. كذلك انتشار قوات البشمركة في اطراف مدينة الموصل كان يهدف الى تحقيق بعض المكاسب منها [٢٥]:

١- ضمان الامن من تنظيم متشدد مستقبلا يتحكم في طرق المواصلات .

٢- عدم السماح لتنامي وجود تنظيم داعش في الاقليم .

٣- تشكيل قوات الاقليم القوة البرية الهمية اكثر للتحالف الدولي في قتال تنظيم داعش والحصول على الدعم والتدريب والتسليح .

٤- انتشار قوات البشمركة في اطراف الموصل يساعد الى حد بعيد السيطرة على المناطق المتنازع عليها وضمها الى اراضي الاقليم .

[٢٤] الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، المادة ١٤٠/ثانيا .

[٢٥] زياد يوسف حمد وفنر خليل العبادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠_ ١٧١.

رابعا : اتفاق اربيل وانعدام الثقة المتبادلة :

جاء تشكيل حكومة الشراكة الوطنية في اطار المساومات والتنازلات بين الكتل السياسية التي تمثلت باتفاقية اربيل التي تمت بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس اقليم كردستان مسعود البرزاني في ٢٠١٠/٨/٨ ، التي كانت احد اسباب تشكيل الحكومة من خلال رعاية الاقليم تشكيلها مقابل الحصول على المزيد من التنازلات من الحكومة الاتحادية تمثلت بحصة الاقليم ١٧% من الموازنة اضافة الى تغطية نفقات حرس الاقليم (البشمركة) من حيث الرواتب والتسليح والتجهيز لحين صدور قانون ينظم الاستحقاقات [٢٦]. اما فيما يتعلق بنفط الاقليم فجاءت اتفاقية اربيل بتوافقات بين الاقاليم والحكومة الاتحادية تتعهد بها حكومة اقليم بتصدير (١٠٠) الف برميل يوميا مقابل قيام الحكومة الاتحادية باستعمال ٥٠% من قيمة ايرادات التصدير بالدولار تدفع من خلال حكومة كردستان للشركات المنتجة مقابل استثمارها وتكاليفها التشغيلية طالما انها كان بوسعها تدقيق ايصالاتها لكنها لاتدفع ارباحها لانها مرتفعة جدا بالنسبة للعقود النفطية في بقية العراق [٢٧].

نتيجة لعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين نرى حالات التوتر من قبل الطرفين وبالتحديد في المناطق المتنازع عليها وعلى طول الحدود بين الاقليم وباقي اجزاء العراق ، وبعد اجتياح تنظيم داعش الارهابي للأراضي العراقية في حزيران/ ٢٠١٤ وحالة الضعف التي اصابت الحكومة الاتحادية ومشاركة قوات البشمركة في تحرير المناطق ، والاحتجاجات على قيام مسعود البرزاني بتجديد الفترتين اللتين قضاهما في رئاسة الاقليم والتي امتدت في ٢٠١٥ الى اربيل ، بالإضافة الى معاناة حكومة كردستان بسبب انخفاض اسعار النفط دوليا في حزيران /٢٠١٤ ، تصاعد الانتقاد في

---

[٢٦] نسرين رياض شنشول ، اليات ادارة المال العام في ظل الخلافات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، بغداد ، العدد ٧٩ ، ٢٠١٩ ، ص٣٦٣

[٢٧] مجموعة باحثين ، العراق والاكراد، الرهانات المرتفعة في لعبة النفط والغاز، مجموعة الازمات الدولية ، بغداد ، تقرير رقم ١٢٠، ٢٠١٢ ، ص٦ .

داخل الاقليم لحكم البرزاني غير المحدد وللأزمة الاقتصادية ، وقد اصدر البرزاني دعوة متجددة لإجراء الاستفتاء على الاستقلال الكردي عن العراق ، وقد كان في الغالب اعلان البرزاني اجراء تكتيكي لتعزيز موقف حكومة اقليم كردستان ازاء الحكومة المركزية في بغداد بدلا من كونه دعوة حقيقة للاستقلال و لأجل سيطرة حكومة كردستان بشكل اكبر على موارد النفط على نحو مستقل عن الحكومة المركزية ولم يجري التوصل الى حل لأي من هذه التوترات بين حكومتي بغداد و أربيل . [٢٨]

خامسا : مشروع الانفصال :

ان حلم الاستقلال قديم وليس حديث العهد او نتيجة المتغيرات التي نشأت في المنطقة في العقد الاخير ويرى الاكراد انفسهم انهم القومية الرابعة في الشرق الاوسط بالإضافة للعرب والترك والفرس وان هذه القوميات حققت دولها باستثناء الكرد . كما راهن الكرد على ان سقوط داعش سينتج عنه متغيرات اقليمية كبرى من شأنها اعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط وسيكون من مصلحة دول المنطقة جعل الكرد اضافة ايجابية لحل ازمات المنطقة وليس تحويلهم الى خصم يصعب التعامل معه مستقبلا [٢٩] . أي ان الاكراد كانوا ينتظرون الفرصة السانحة للتعبير عن كيانهم المستقل ويريدون قبل ذلك تحقيق اكبر المكاسب تمهيداً لإعلانهم خصوصاً إذا ما توافرت اللحظة المناسبة وحصلوا على تأييد دولي وموافقة اقليمية ضمنية بعدم معارضة ذلك علما ان مبدأ حق تقرير المصير يشكل المنطلق القانوني والدولي لمشروعهم

[٢٨] فيي مار وابراهيم المراشي ، العراق في عهدي المالكي و العبادي ، ترجمه مصطفى نعمان احمد ، ص ١٣٥_ ١٣٦، ٢٠١٨ ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد .

[٢٩] غازي دحمان ، المعادلة الصعبة ، طموح الكرد بالاستقلال والخشية الاقليمية من التقسيم ، شؤون عربية تصدر عن جامعة الدول العربية ، العدد (١٧٢) ، شتاء ٢٠١٧ ، ص٣٩.

التأريخي ، كما ان الفكرة الاستقلال او التلويح بها لا تزال تشكل هاجساً للاكراد يتم استثماره في الصراعات السياسية الداخلية من جهة وبغداد و اربيل من جهة اخرى [٣٠] .

ومنذ عام ٢٠٠٣ تعاملت الولايات المتحدة مع الكرد وفق منطق الكيان المنفصل عن الحكومة الاتحادية وقيام المسئولين الامريكان بزيارة كردستان والتنسيق معها بشكل منفرد عن الحكومة الاتحادية وقد اعلنت بعد احداث ٢٠١٤ عن تسليح كردستان بعيدا عن خيارات الحكومة الاتحادية وأن مصلحتها دعم الكرد عسكريا ليكونوا قادرين على المشاركة في القضاء على الارهاب . وبعد الاحداث التي شهدها العراق والمتعلقة بانتشار الارهاب في ٢٠١٤ ودور ومشاركة الكرد في محاربته تحت غطاء دولي ، واتجاه الحكومة الاتحادية الى الدخول في ازمة متعددة الابعاد مع حكومة كردستان متعلقة في (تمويل حصة كردستان من الموازنة الفدرالية ، والاستثمار والتصدير النفطي في كردستان ومدى خضوع كردستان للقرار الاتحادي) ، و وجه الخلل هو في تفسير الدستور الاتحادي بين دعوات كردية للتوسع في منح الاقليم اختصاصات واسعة ودعوة القوة الحكومة العراقية للتوسع في تطبيق نظام اللامركزية الادارية وليس الفدرالية وهو ما خلق تقاطع حاد بين حكومتي المركز و الاقليم [٣١].

وأعلن مسعود البرزاني عن اجراء الاستفتاء حول الاستقلال الاقليم الكردي عن العراق في ٢٥ / ايلول / ٢٠١٧ وشهدت الساحة الكردية عدم اتفاق على التوقيت للانفصال وليس على جوهر القرار فإقليم كردستان وضع شعار حق تقرير المصير و اقامة دولة مستقلة وما دعوة مسعود البرزاني للاستفتاء إلا تعبيراً عن التطلع الى مثل هذه الدولة [٣٢] . وجاءت نتيجة

---

[٣٠] د. سليم الدليمي ، فشل معادلة ما بعد الغزو ومستقبل العراق السياسي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٢١٤) اكتوبر ، ٢٠١٨ ، ص ١٤٦.

[٣١] حسن مصطفى احمد وخضر عباس عطوان ، خيارات الدولة الكردية في العراق في مرحلة ما بعد داعش ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد ٣ لسنة ٣ العدد ٩ ، ص ٣٧_٣٨.

[٣٢] محمد محسن ابو النور ، الانفصال المعلق معركة استفتاء كردستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١١ ، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية ، القاهرة ، يناير /٢٠١٨ ، ص ١٣٧.

الاستفتاء بنسبة ٩٢ % لصالح الاستقلال لاسيما في ضل قناعته بان العلاقة مع بغداد لم تعد مجدية مع تراكم الخلافات معها وسيطرة الاقليم على المناطق المتنازع عليها عقب سيطرة داعش على الموصل وتحرير البشمركة للعديد من المناطق حيث اصبح اقليم كردستان اكثر من اقليم واشبه بدولة حيث نجحت حكومة كردستان من تصدير النفط لأول مرة دون موافقة الحكومة المركزية في بغداد . كما جاءت دعوة نيجرفان البرزاني الى استقلال الاقليم هو حق الشعب الكردي خاصة بعد موضوع الحدود التي حددته قوات البشمركة بدمائها وعليه تحديد حدود كردستان التي حررت بعد مرحلة داعش من قبل البشمركة سواء بقينا في الحدود العراقية او البقاء كإقليم كونفدرالي [٣٣] .

ان دعوة البرزاني الى الاستفتاء جاءت من تصوره بأنه عمل بطولي يجسد الدولة التي داعبت مشاعر الاكراد في الماضي وان هذا يمكن ان يذيب الخلافات ويثبت من مكانته كزعيم للأكراد غير ان الموقف جاء على عكس ما توقعه حيث نتج عن الاستفتاء انه قلل من قوة الاقليم محليا وإقليميا ودوليا . كما وضع الاستفتاء مسعود برزاني في موقف صعب دفعه الى الانسحاب من الحكومة وتولي نيجرفان برزاني السلطة و ادارة الاقليم . فيما قامت الحكومة منذ ١٦/ اكتوبر بفرض سلطتها الاتحادية على الاراضي المتنازع عليها واتهم البرزاني معارضيه بخيانته وسحب فصائل البشمركة التابعين لهم باتفاق مع الحكومة مما اضطر الى سحب بقية الوحدات من تلك الاراضي[٣٤]. وقال رئيس الوزراء حيدر العبادي ان الحكومة المركزية في بغداد لن تجري محادثات مع حكومة اقليم كردستان بشأن نتيجة الاستفتاء (غير الدستوري) على الاستقلال. كما حظر الطيران الدولي في كل من مطار اربيل وسليمانية و انها لا تتفاوض مع حكومة اقليم كردستان إلا في ضوء شرطين هما الاحتكام للدستور العراقي والغاء الاستفتاء

[٣٣] حارث قحطان عبداللة ، عباس فاضل عطوان ، توسيع الحدود في اقليم كردستان والمواقف المحلية و الاقليمية منه ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد ١١ ، ص ٧_٩.

[٣٤] سيد ابو زيد عمر، تداعيات ما بعد الاستفتاء في كردستان على العراق ودول الجوار سياسيا واقتصاديا وامنيا، مجلة شؤون عربية، ص٥٢.

. [٣٥] ولقد نجح رئيس الحكومة حيدر العبادي في ادارة الازمة مع الاكراد حتى اتخذ مواقف صارمة مستندا الى الدستور والقرارات الصادرة عن مجلس النواب وحكم المحكمة الاتحادية العليا برفض نتائج الانفصال (و اعلنت حكومة الاقليم احترامها لهذا الحكم) وعمد العبادي الى مواصلة حملته العسكرية الناجحة ضد داعش رغم تصاعد الازمة في الاقليم وركز في تحركه ازاء الاقليم على ثلاث محاور : الاول : استعادة قبضة الدولة على كركوك و اقالة المحافظ المتعاون مع البرزاني وتعيين اخر واستعادة السيطرة على حقول النفط فيها والذي كان برزاني يقوم بتصديره عبر تركيا ويحتفظ بأرصدتها للإقليم . الثاني : السيطرة على المطارات والمنافذ على حدود الاقليم مع الدول المجاورة خاصاً مع تركيا و ايران واستعادة المناطق المتنازع عليها الاخرة من قبضة البشمركة. الثالث: ابداء الاستعداد للحوار على اساس الدستور يعد التخلي عن نتائج الاستفتاء وتنفيذ قرار المجلس النيابي بغرض الامن على ارجاء العراق مع الالماح لإمكانية زيادة حصة الاقليم في الميزانية تشجيعا لهم على الحوار[٣٦]. والذي شجع الحكومة العراقية ودعم موقفها في رفض الاستفتاء والعودة الى الحوار شدة المعارضة الداخلية في العراق للاستفتاء وكذلك توحد الموقف العربي في التأكيد على وحدة وسلامة الاراضي العراقية، فضلا عن موقف كل القوى الاقليمية (ايران وتركيا) التي عارضتا الاستفتاء بشدة لأنه يهدد أمنها ومصالحها القومية العليا في تشجيع اكراد كلا البلدين في حال الانفصال أما موقف الاتحاد الاوربي فقد عارض الاستفتاء وأكد على وحدة الاراضي العراقية والدعوة الى التهدئة والحوار بين الطرفين ، كذلك لم تكن الولايات المتحدة مساندة للاستفتاء وتركز اهتماماتها على ان لا تؤثر هذه الازمة على جهود العراق في مواجهة الارهاب . وبعد الانتخابات البرلمانية في ١٢/ ايار / ٢٠١٨ وما نتج عنها في تغيير اشخاص العملية السياسية في العراق وفوز برهم صالح رئيسا للجمهورية اصبح هناك عامل تطوير ايجابي وتحول في العلاقة بين الحكومتين .

[٣٥] حارث قحطان عبد الله ، عباس فاضل عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

[٣٦] سيد ابو زيد عمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤.

مما تقدم يمكن القول بأن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ، إمتازت بحالة من التوتر وعدم الثقة ، وذلك لأسباب عديدة ابرزها موضوع النفط والغاز والمناطق المتنازع عليها ، حيث استغلت حكومة اقليم كردستان اجتياح تنظيم داعش الارهابي للأراضي العراقية في حزيران/٢٠١٤ وحالة الضعف التي اصابت الحكومة الاتحادية بفرض سياسة الامر الواقع بسيطرتها على بعض المناطق المتنازع عليها دون الرجوع الى المادة ١٤٠ من الدستور ، وعلى أثر ذلك قامت القوات الاتحادية بعملية عسكرية لاستعادة كركوك من البشمركة في اكتوبر/٢٠١٧ ، ومع انتخابات ٢٠١٨ البرلمانية تغيرت العلاقة بين الطرفين نحو الافضل مع تغير القيادات السياسية .

الخاتمة :

من التحديات التي واجهت النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ هي العلاقة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان وان طريقة صياغة المواد والنصوص الدستورية والتي اعتمدت على نظام الفدرالية وأللامركزية الادارية وهذه لا تُلائم الخصوصية والتركيبة الاجتماعية والسياسية العراقية وهذا ما ادى الى وجود اختلاف وتناقض في توزيع الاختصاصات بين كل من الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان نتيجة تداخل الصلاحيات احيانا ورفض الالتزام لتلك النصوص من قبل حكومة اقليم كردستان او في الاثنان معا.

كما اعتمد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ صيغة الاتحادية الفدرالية في بناء الدولة ولمؤسسات الحكم فيها وهذا ما يكون على خلاف في بعض جوانبه لما هو متبع في الدساتير الاتحادية للدول التي تنتهج النظام الفدرالي كأساس لنظام الحكم فيها مما ادى الى اختلال عامودي وافقي في مضامين القوانين الاتحادية وقوانين الاقاليم في العراق . وبما ان الفدرالية هي شكل من اشكال الدولة المركبة وهي نظام سياسي قانوني دستوري مركب الجوانب وليس مجرد ضم دولة او اقليم او ولاية الى اخرى لتشكيل الدولة الاتحادية تقوم على اساس الطواعية

والتعدد لإدارة التنوع والتناقض وتحقيق الوحدة والانسجام والتعايش ويمثل العراق تجربة حديثة هذا ما جعل فكرة عدم الوضوح للصلاحيات والاختصاصات بين المركز واقليم كردستان على الرغم من ذكرها في الدستور. هناك مهمات سياسية و اعلامية محلية واقليمية ساهمت وتساهم في تصعيد الازمات بين الحكومتين فضلا عن ذلك وجود توافقات بين الحكومتين لا تستند الى الدستور وانما تتم بشكل صفقات سرية لإغراض انتخابية هذا ما ساهم في اثارة الازمات وتأجيج الخلافات بين فترة و اخرى وبسبب عدم الالتزام بها. كما ان هناك عدم ثقة بين الطرفين والتشكيك بينهما مما عقد الاشكاليات بشكل كبير، الامر الذي دفع الحكومة المركزية للضغط على حكومة اقليم كردستان في الجانب الاقتصادي في قضية حصة الاقليم في الموازنة الاتحادية ، اما حكومة الاقليم تضغط على الحكومة المركزية بالجانب السياسي حيث اعلنت اقامة الاستفتاء وإعلان الاستقلال في (٢٥/ايلول/٢٠١٧) وما تمخض عنه من ازمة سياسية وعسكرية . ونظرا لذلك على الحكومة المركزية اعادة النظر بالدستور العراقي وخاصة المواد التي تحدد طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات غير المنظمة بإقليم هذا ما ساعد في ازالة الغموض الدستوري وعدم الوضوح في الصلاحيات والاختصاصات مابين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان . بالإضافة الى ذلك وضع اسس متوازنة وقانونية لتوضيح العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان وضمان توضيح الاختصاصات المشتركة بينهما وعدم التدخل في صلاحيات الاقليم في ادارة شئونه إلا عند الضرورة اللازمة او بطلب من ادارة سلطة الاقليم والعمل على تفعيل المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ و تفعيل اللجان العاملة على تلك المادة من قبل الحكومة الاتحادية لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها التي تتعرض لتدخلات اقليمية ودولية والتوصل الى حلول قائمة على توازن المصالح المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم مما يعزز بناء الثقة ما بين الطرفين .

وفي الختام و لأجل نجاح التجربة الديمقراطية في العراق والتي تكون في لقاء اللامركزية الادارية مع لقاء فدرالية اقليم كردستان و ايجاد حل جذري لجميع المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان قائم على التوازن والتفاهم حول حقوق وصلاحيات الطرفين وضمان تحقيق المصلحة العليا للوطن .